

ميناء مصوع ... ضوء في الزوايا المعتمة في حياة الصيادين الأصليين

تسهيلات كبيرة لتمكين المسيحيين والمتضيق على المسلمين

النظام الأترية يحتكر السلع البحرية ويحرم المواطنين

بعد تقريرها عن الميناء عصب زاجل تطل عليكم اليوم من الميناء مصوع لتضيق زاوية معتمة عن علاقة الصيادين مع النظام □ □

لأنه ميناء يصبح من الميدي أن يعيش سواد من سكانه على البحر صيداً وتجارة وحياة بحر لكنهم لم ينجوا من قهر النظام الأترية لهم فماذا يجري لهؤلاء السكان ؟

تحدثت تقارير متكررة عما يقوم به النظام ضد شعبه من احتكار السلطة والثروة بخلاف المعلومات التي تنشر عن معاناة سكان البحر عامة والصيادين خاصة ولهذا كان هذا التقرير

صعوبة المهمة

مصادر المعلومة في أي بلد هي الشعب والسلطة بخلاف أترية فإن الشعب لا يبوح بشكواه خوفاً ولما أمل في ذئب وجد ما يفترسه أن يروي للإعلام ما يدينه ولهذا كان المصدر الأصلي لهذا التقرير هو المشاهدة الميدانية خفية والأنس الطيب مع الأصدقاء أصحاب الوجود

الميناء والمجزر

من أقدم الموانئ في أترية مصوع وهو الأكبر مساحة والأكثر نشاطاً مقارنة بالميناء الأترية الثاني " عصب " الذي يقع في أقصى الجنوب قريبا من دولة جيبوتي . ومصوع الميناء يفصل الساحل الأترية من وسطه إلى نصفين ولهذا صلح من حيث الموقع أن يخدم كل أترية وأن يخدم شمال إثيوبيا في حال وجود وضع سياسي متعاضد بين البلدين

ويتبع الميناء مصوع عدد كبير من الجزر الممتدة 360 التي تملكها دولة أرتريا في البحر الأحمر □

حياة السكان :

الميناء الأترية الآن راكد بسبب الحصار المفروض على النظام الحاكم ولهذا تعطلت الأيدي العاملة التي كانت تعيش على مناشط الميناء من شحن □ □ وتفريغ والعمل في الملاحات التي بارت سلعا والمصانع

ويبقى الصيد خياراً مهماً

كان صيد البحر من أعظم المهن لسكان مصوع في تاريخها وعلى الرغم من محاصرة النظام لهذه المهنة لما تزال تكافح استجابة لضغوط المعيشة ولهذا توجد مناشط للصيادين تمخر مراكبهم لبحر وهذه مشاهد من المعاينة :

أولاً - شرط الترخيص الجائر:

يشترط النظام الترخيص للأنشطة البحر المعيشية مثل كل القيود المفروضة على سكان أرتريا فلا يسمح لأحد مزاوله المهنة دون أن يجد رضى من السلطات وترخيصاً والمرخص لهم على قلتهم يأخذهم البحر في عمقه ويتفاوت حجم السفن والمراكب وقدرتها على الصمود أمام أمواج البحر وشح الوقود الذي يجبرهم أن يعودوا بما يجدون من مغانم السمك وتستغرق الرحلة أسبوعاً في الغالب وقد تعود خلال يومين حسب كسبها من محصول السمك أو كنوز الجواهر.

ثانياً - المقسمة الظالمة :

يطلب من الصيادين قسراً أن يسلموا صيدهم إلى الإدارة المعنية بالمدينة مصوع التي تعودت أن تستلم منهم محصولهم مقابل خدمات تقدمها لهم بينها القروض التي تتزود بها الرحلة من مصاريق ووقود وتيسيرات يحرم منها غير المرخص لهم من الصيادين

وأكد صيادون تحدثوا لوكالة زاجل الأترية للأنباء أن المحصول يقسم أثلاثاً غير متساوية فأولها سداد فواتير القروض التي تستلمها مؤسسات الحكومة ثم حصة البيع الإلجباري والسعر الإلجباري الذي تفرضه الحكومة ويبقى الثلث الأخير مقسماً بين صاحب المركب

والمصيادين المرافقين له ولهذا تتعاضم أحوالهم سوءاً

ثالثاً - أسعار ظالمة:

ولبيان الظلم الواقع على المصيادين و أصحاب المراكب على يد النظام نجد أن سعر الكيلو لدى السلطات المجبرة 50 نقفة وفي الأسواق البعيدة عن سيطرة الحكومة أكثر من 200 نقفة وهي تشتري السمك من المصيادين خلسة وتهريباً لأن الحكومة تطاردها وتتعبها بالعقاب القاسي. ويتحدث المصيادون في مصوع أن الحكومة الأترية تبيع السمك المصادر إلى الصينيين ويضيف بعض المصيادين الذين تواصلنا معهم أن السمك المرغوب لدى الصينيين هو سمك كبير الحجم وكثير اللحم وكثير الدم قد تزن الواحدة منه 50 كجم وهو من النوع السيء من حيث الجودة لكن التجار يعمدون إليه بسبب رغبة الصينيين فيه

رابعاً - فروق في التجهيزات

المصيادون الصغار وأصحاب المراكب لا يقوون على التخزين الطويل الأمد للمحصول بهدف تصديره إلى الخارج وذلك لأن السلطات لا تسمح للمواطنين بالتصدير الحر الرابع ومن ناحية أخرى أن إمكانياتهم المادية لا تسمح لهم بالتجهيزات اللازمة لحفظ السمك ولهذا فهم مضطرون لبيع المحصول لشركة حكومية رسمية (هيتي بحري) استجابة للقوانين المفروضة وعجزهم عن توفير بيئة آمنة وتخزين مصون للمحصول السمك أما السلطات الرسمية فلها ثلاثيات كبيرة تستقبل أنواع السمك من المواطنين ولها فروع في عدد من الأقاليم الأترية تتعامل مع السمك تخزيناً وبيعاً وشراءً وترحيلاً عبر سيارات خاصة مجهزة بوسائل حفظ السمك من التلف وتعمل تلك الفروع على إقبال كاهل المواطن بالمقروض والتسليف الجائر الذي تنتزع باسمه عرق المصيادين وتجار السمك الصغار الذين يعيشون على صيد السمك والمتاجرة

خامساً - صيد ثمين :

يتحصل البحارة على أنواع أخرى من الصيد البحري يحرصون على اقتنائها والمهرب بها من عين الحكومة تعويضاً للضرر الذي يلحق بهم من ضغوط السلطات التي تتعقبهم ومن أنواع الصيد الثمين ما يأتي :

1- أنواع من الأسماك الخاصة غالية الثمن وجيدة الطعم

2- اللدالي البحرية والجواهر والحجارة الكريمة

3- الظفر وهو حيوان بحري مأكول اللحم وأظافره تخلط بالطيب ويباع وزناً وسعر الكيلو منه يصل رسمياً 900 نقفة وفي السوق الأسود أكثر من 1700 نقفة ويهربه الصيادون إلى خارج البلاد ليبيع بأثمان باهظة

4- يوجد حيوان بحري آخر يسمى محلياً بـ " حزررة أو العزيرة " وهو بحجم الموزة وقيمته أعلى من الظفر إذ يصل السعر الرسمي بحوالي 2000 نقفة وفي السوق الحر يباع بسعر يتراوح بين 6000 إلى 7000 نقفة وهو نادر الوجود ومرغوب جداً ولهذا غلا ثمنه .

سادساً - عملان مختلفان

الصيادون غالباً لا يجمعون بين صيد السمك وبين صيد جواهر وكنوز البحر وذلك لأن الأخيرة تلتقط بمشقة من أعماق البحر بخلاف السمك الذي يمكن الحصول عليه بواسطة إغراء وتحفيز ضئيل وشبكة بينما الجواهر تتطلب جهداً ومهارات وصبراً أشد لمواجهة محاولات من الفضل متكررة و ربما تلتقط باليات لكن الغالب يتعامل معها الصيادون يدوياً لعدم توفر الآليات الحديثة ولهذا نجد أن المخاطرين فيها قليلون وأن معظم الصيادين يتجهون إلى صيد السمك لسرعة الحصول عليه وقلة مخاطره .

سابعاً - مدة الصيد وصفة المراكب :

المراكب التي يملكها المواطنون صغيرة تحمل ما بين عشرة إلى اثني عشر فرداً وفيها تلاجة كبيرة تحمل حوالي ثلاثمائة قالب " لوج " تلج توضع مع السمك ويغطي به بغرض حفظه من التلف وفي المركب مولد كهربائي يعمل بالوقود يساعد على الحركة والسرعة في البحر الأحمر لغرض صيد البحر ظاهراً.

وتقضي هذه المراكب في عمق البحر حوالي اثني عشر يوماً حسب تصريح رسمي يمنعها من تجاوز هذه المدة كما أن كمية الثلج نفسه المحفوظ في الثلاثية قد يجد صعوبات في الصمود لمدة أطول من شهر و أن الوقود المرخص به لهذه المراكب محدود ولهذا قد يجبر على العودة العاجلة من عمق البحر إلى الميناء

ثامناً - مخارج من المضايق :

يتعامل الصيادون مع هذه الخيارات الضيقة بصور متباينة فبعض الصيادين قد يكتفي بالقليل من السمك فيعود سريعاً بعد مضي يومين أو ثلاثة وبعضهم قد تمتد به الرحلة لمدة قد تزيد عن الشهر ولهذا يتعامل الصيادون بطرق ملتوية للنجاة من بطش السلطات التي تؤاخذ بصرامة على مخالفة تعليماتها

تحدثنا لعدد من المواطنين لهم معرفة لصيقة مع الصيادين أكدوا أن صيادين وأصحاب مراكب كانوا يمضون مدة طويلة قد تزيد عن الشهر في مخالفة واضحة يهربون فيها محصول السمك والجواهر إلى دول الجوار ويتحايلون على الحكومة متهمين الأحوال الجوية وتقلبات أمواج البحر بتأخيرهم عن العودة السريعة وهو تبرير معقول لأن البحر قد يحبس المراكب مدة طويلة تظل فيها آوية على جزر مقطوعة حتى تتحسن الأحوال وبالنسبة لمشكلة نضاد وذوابان الثلج أو نضاد كمية الوقود المعتمد المصرح به يعرف الصيادون كيف يتجاوزون مثل هذه الصعوبات عبر طرقهم الخاصة بالتعاون مع التهريب المتوفر بصورة كبيرة في وسط سكان الجزر الذين يتعاملون مع النظام بنصف ولاء وينظرون إلى مصالحهم بالنصف الآخر .

تأسعاً - شكاوي الصيادين :

يشكو الصيادون في مصوع مثل بقية المواطنين من مضايقات رسمية تعمل على تثبيط همهم من العمل الحلال وتؤدي إلى إفقارهم عمداً ويلخص المواطنون سياسة الحكومة المضادة لمصالحهم بما يلي :

1 - قلة الوقود التي تمنح لهم فهي لا تكفي للإبحار أكثر من المدة المصرح بها رسمياً " أسبوع واحد فقط "

2 - الثمن المزهيد التي تصدر السلطات به قسراً محصولهم من البحر

3- ربط السفر في البحر والصيد فيه بالخدمة الوطنية الطويلة الأجل

4 - مضايقة المواطن الأصلي من سكان مصوع والجزر ومنح تسهيلات لغيرهم من طائفة المسيحيين تتمثل حسب رأي المواطنين الماصليين في :

* تسهيلات يمنحها المسيحي أو الموالي للنظام لتجاوز الشروط الصعبة

* منحهم تراخيص سريعة للعمل في البحر

* تحفيزهم بعلاج مجاني لإصابات العمل و مخاطره المحتملة

* تدريبهم على العمل في البحر والصيد دراسة أكاديمية وتطبيقية بخلاف الصيادين الأصليين الذين من العسير ان تتاح لهم مثل هذه الفرص الرسمية

□ □ □ * تزويد انصار الحكومة الصيادين بألات صيد متطورة مع حرمان غيرهم منها

عاشراً - السكان في الجزر :

أتى المسيحيون في جزر مصوع بشكل عمال شركات وموظفي دولة وجيش مرابط في هذه الجزر ثم تطور أمرهم لامتلاك أرض وتشييد منازل فخمة بواسطة مانحين أجانب وبتسهيلات من الحكومة وأتى بهم التعليم والخبرة والمقدرة والحكم فأخذوا يمكنون للغتهم وأخلاقهم ودينهم فشكّلوا الآن ظاهرة محكمة فارضة نفسها على واقع كان يعتبرها بدايةً شذوذاً وعابر سبيل .

وقد أضفت الحكومة وداعموها الأجناب حياة مترفة على هذه الجزر حيث زودتها بخدمات الماء والكهرباء والطرق المعبدة وهي تبعد عن مصوع عدة ساعات تقريبا بالمراكب العادية

السكان الأصليون ينظرون إلى هذه الجزر وما أتى إليها من رفاهية ومعمار حديث ينظرون إليها بانها غرس ظالم أرغم على تشييده وتخضيره وتجميله جنود الخدمة الوطنية الذي حرّموا من تعويضات عرقهم بينما النظام استلم بالعملة الصعبة من الداعمين مقابل استغلال الأراضي الأثرية وموانئها

يسكن السكان في جزر مغايرة مثل - " قرى دهلك : دهلك كبير ، درمشي ، دبعلو ، سلعت ، مليل ، داسقو ، والعاصمة جيملي و تقع هذه الجزر في مساحة 70 كم مربع ويقدر عدد سكانها بالألاف و هم يكابدون البؤس والعذاب نتيجة لسياسة الحكومة المطاردة حيث لا ماء ولا كهرباء ولا خدمات راقية في التعليم والصحة والاقتصاد ولما أمن ولما تنمية.

الخلاصة :

السكان في مصوع يعيشون حياة قاسية مثل بقية المواطنين لأن النظام فرض عليهم القيود المظالمة [] التي تضيق معيشتهم وقام بتسهيلات كبيرة لاستيطان المسيحيين وولهدا بقي معظم سكان مصوع المسلمين في دور الهجرة يتابعون الوضع بقلق ومن صمد منهم يعاني. مرارة الاضطهاد والحرمان علي يد النظام الطائفي المستبد كما يصنفه المسلمون الأثريون.